Distribution: Restricted | EB 2006/88/R.2/Rev.1 | 22 November 2006
Original: English | البند 3 من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والثمانون

روما، 13 – 14 سبتمبر/أيلول 2006

الوصول إلى فقراء الريف:
سياسة الاستهداف في الصندوق

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة إلى:

Sappho Haralambous
منسق سياسات
هاتف: +39-06-5459-2238
بريد إلكتروني: s.haralambous@ifad.org

Annina Lubbock
كبير مستشاري الشؤون التقنية
هاتف: +39-06-5459-2489
بريد إلكتروني: a.lubbock@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: +39-06-5459-2374
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة	**ii**
موجز تنفيذي	**iii**
أولا – مقدمة	**1**
ثانيا – المجموعة المستهدفة ونهج الاستهداف	**3**
ثالثا – المبادئ الهادية في تحديد المجموعة المستهدفة والوصول إليها	**7**
رابعا – طرق وإجراءات الوصول إلى المجموعات المستهدفة	**8**
خامسا – الاستهداف في أدوات الصندوق التشغيلية	**10**

الملحق

الملحق الأول – خبرة الصندوق في ميدان الاستهداف والدروس المستفادة	**15**
الملحق الثاني – إطار النتائج	**18**

توصية بالموافقة

يُوصى المجلس التنفيذي بالنظر في سياسة الاستهداف المقترحة في الصندوق والموافقة عليها حسبما هي معروضة في هذه الوثيقة.

موجز تنفيذي

1 - شهدت المعونة الإنمائية تحولات واسعة على مدى العقدين الماضيين. وتتمتع القيادة والملكية القطريتان، والسعي الجماعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وانبثاق الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالفقر، ومهام التنسيق والتناسق جميعاً بالقدرة على أن تكون عوامل مهمة في التعجيل بوتيرة الحد من الفقر الريفي. ويتمثل التحدي في ضمان مراعاتها للقيود والفرص المحددة والخاصة للفقراء أنفسهم. ومن الواجب أن يعزز الصندوق من وضعه ضمن هذا السياق الإنمائي بإصدار بيان واضح عن وجهة تركيزه ومزاياه النسبية في ميدان الاستهداف. وتمثل سياسة الاستهداف الحالية خطوة على هذا الطريق.

2 - وبصورة أكثر تحديداً فإن الغرض من هذه السياسة هو: (أ) توفير تعريف واضح للمجموعة المستهدفة في الصندوق وإرساء تفهم مفاهيمي مشترك بشأن الاستهداف؛ (ب) تحديد المبادئ العامة التي سيسترشد بها الصندوق في تحديد مجموعته المستهدفة والوصول إليها، والطرق والوسائل التي سيستخدمها في تحقيق ذلك؛ (ج) توفير عرض عام لسبل العناية بالاستهداف في سياق أدوات الصندوق التشغيلية. وتوفر السياسة أيضاً إطاراً لتطوير الخطوط التوجيهية التشغيلية لاحقاً.

3 - وتحدد مهمة الصندوق "مجموعته المستفيدة" على أنها سكان الريف الذين يعانون من الفقر وانعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية. وضمن هذه المجموعة العريضة، فإن الصندوق يجهد بصورة نشطة للوصول إلى المعدمين حسب تعريفهم الوارد في الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية، الذين يتمتعون بالقدرة على الاستفادة من تيسير الوصول إلى الأصول والفرص المتعلقة بالإنتاج الزراعي والأنشطة الريفية المدرة للدخل. ومن المتعذر تعريف الناس الذين يعمل الصندوق معهم مسبقاً من حيث الجوانب الجغرافية أو الوظيفية، أو من حيث العتبات الدخلية المحددة.

4 - وسيقوم الصندوق، في أي سياق محدد وبالتعاون مع شركائه، بتحديد المجموعات المستهدفة عبر تحليل للفقر وموارد الرزق يراعي التمايز بين الجنسين، بالاعتماد على البيانات المتاحة، ومع سد فجوات المعلومات حيثما اقتضى الأمر، على أن تؤخذ في الحسبان على الدوام آراء الفقراء من النساء والرجال التي يعربون عنها مباشرة أو من خلال منظماتهم. وكمبادئ هادية، وفي ظل كل الظروف التشغيلية، فإن الصندوق: سيركز على الريفيين المعانين من الفقر وانعدام الأمن الغذائي والقادرين على الاستفادة من الفرص المعروضة ؛ وسيوسع تواصله بحيث يُدرج بنشاط المعانين من شح الأصول والفرص (ولاسيما المجموعات المهمَّشة مثل الأقليات والسكان الأصليين)؛ وسيركز تركيزاً خاصاً على النساء ضمن كل المجموعات المستهدفة المحددة، وذلك خدمة لأغراض العدالة، والفعالية، والأثر؛ وسيقر بأن الثراء أو الفقر النسبي يمكن أن يتغير بسرعة؛ وسيحدد الشركاء ذوي المفاهيم المماثلة، وسيعمل معهم على كل المستويات؛ وسيختبر ويتقاسم المعارف المتصلة بالنهج الفعالة لاستهداف المجموعات التي يصعب الوصول إليها؛ وسيرسي علاقات شراكة ابتكارية وتكاملية مع الجهات الفاعلة القادرة على الوصول إلى المجموعات المستهدفة التي يتعذر على الصندوق الوصول إليها بالأدوات المتاحة له.

5 - وفي الحالات التي لا بد فيها من إدراج السكان الأفضل حالاً بسبب جوانب الاعتماد الاقتصادي والسوقي المتبادل، أو تفادياً للنزاعات، أو لإشراكهم كقادة ومبتكرين، ستُقدم الأسس المنطقية، وستُرصد مخاطر الاستخلاص المفرط للفوائد رصداً دقيقا.

6 - وفي كل نشاط إنمائي من الأنشطة التي ينخرط فيها الصندوق سيتم إرساء إطار تشخيص لإرشاد عمليات تصميم وتنفيذ استراتيجية الاستهداف المناسبة المثلى، وضمان أن يكون هذا النشاط ذا أهمية بالنسبة إلى المجموعة المستهدفة. وسيتضمن هذا الإطار الاستراتيجي ضمن جملة أمور الخطوات التالية: تحليل الفقر الريفي وموارد رزق فقراء الريف، وتحديد العقبات والفرص القائمة فيما يتعلق بالحد من الفقر؛ ودراسة بيئة السياسات والمؤسسات، ولاسيما آثارها على تلك العوامل وعلى المجموعات المستهدفة المزمعة؛ وتحديد معالم أنشطة ومساهمات الجهات الإنمائية الشريكة الأخرى؛ وتحديد الآليات المؤسسية التمكينية المناسبة وتدابير الاستهداف التي ستكفل التغلب على العقبات.

7 - وسيعتمد الصندوق، في كل العمليات التي تشكل جزءاً من برامجه القطرية، على الإطار التشخيصي في دعم تصميم وتنفيذ استراتيجية استهداف واقعية، وقابلة للرصد، ومطوَّرة بالتعاون مع الشركاء. وستتسم هذه الاستراتيجية بالخصوصية القطرية والمرونة، مع توفير الفوائد إلى المجموعات المستهدفة المحددة. وستتضمن استراتيجية الاستهداف جميع الإجراءات والطرق التالية أو بعضاً منها وفقاً للحالة: الاستهداف الجغرافي، والإجراءات التمكينية، وإجراءات التمكين وبناء القدرات، وإجراءات الاستهداف الذاتي، والاستهداف المباشر.

8 - وسيكفل الصندوق الاستهداف الفعال في الأدوات التشغيلية لبرامجه القطرية وسيرصد الأداء الاستهدافي لهذه الأدوات. وتشمل هذه الأدوات: نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والاستراتيجيات الإقليمية، وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، بناء المؤسسات وعلاقات الشراكة، والبرامج القطاعية الشاملة، والمشروعات الجهوية، وحوار السياسات وتطوير السياسات، وإدارة المعرفة والابتكار، والبحوث المناصرة للفقراء.

9 - وكمبدأ من مبادئ السياسات فإن الصندوق، إلى جانب الحكومة المعنية والشركاء الآخرين، سيضمن رصد المخرجات، والمنتجات، والأثر الناشئ بانتظام للتأكد من أنها تصل إلى المجموعات المستهدفة المحددة، وأنها ذات أهمية متواصلة بالنسبة لها، ومن احتواء تسرب الفوائد. وستخضع فعالية الاستهداف للتقدير أيضاً في كل عمليات التقييم، بما في ذلك استعراضات وتقييمات منتصف المدة. وسيتم الإبلاغ بانتظام عن نتائج الإشراف ودعم التنفيذ، بما في ذلك من خلال نظام إدارة الأثر والنتائج والتقارير السنوية لأداء البرامج. وسيوفر مبدأ السياسات هذا الهداية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق، والنهج الجديد للبرامج القطرية، واختصاصات فرق إدارة البرامج القطرية.

10 - وجاءت وثيقة السياسات هذه نتيجة لعملية واسعة ومتكررة من التمعن والدرس، بمشاركة عريضة ضمن الصندوق. وبدأت العملية بعقد منتدى للسياسات بشأن الاستهداف في مايو/أيار عام 2005، تلته جهود لجماعة مرجعية للسياسات متعددة الدوائر، وصياغة مشتركة لشعبتي المشورة التقنية والسياسات، واستعراض إدارة في لجنة الاستراتيجية التشغيلية وتوجيه السياسات. وفي يونيو/حزيران عام 2006 كانت هذه الوثيقة موضع النقاش في الندوة التدارسية غير الرسمية التابعة للمجلس التنفيذي بما أتاح تضمينها ما أعرب عنه المدراء التنفيذيون من آراء في تلك الندوة.

الوصول إلى فقراء الريف:
سياسة الاستهداف في الصندوق

أولا – مقدمة

1 - يتمثل دور الصندوق في السعي إلى الحد من الفقر في الريف وزيادة إنتاج الأغذية، وتحسين التغذية في البلدان النامية. والصندوق ملتزم بتوفير الدعم المناسب والمركز لتعزيز القدرات الإنتاجية للفقراء بحيث يتمكنون من مساعدة أنفسهم على التغلب على الفقر. ويتميز دور الصندوق عن أدوار المنظمات الأخرى بتركيزه الحصري على فقراء الريف وعلى موارد رزقهم المستندة إلى الزراعة عموماً. وترتكز جهود الاستهداف الخاصة للصندوق على الإدراك بأن من المتعذر تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر الريفي بالاعتماد فحسب على النمو الاقتصادي الكلي أو القطاعي، ولو أن مثل هذا النمو يعتبر ضروريا.

تعقيد الفقر

2 - لا يمثل الفقر حالة انخفاض في الدخل فحسب، وإنما هو حالة من الضعف، والعزلة وانعدام القدرة على التأثير. إنها حالة تراجع لقدرة الناس على التحرر من الخوف والجوع وعلى أن يكون لهم صوت مسموع. إن الحد من الفقر يتعلق بتمكين الفقراء من النساء والرجال من إحداث تحول في حياتهم وفي سبل كسب عيشهم، وبمساندة الحكومات والمجتمع المدني في خلق وصون الظروف التي تتيح لأولئك الفقراء القيام بذلك[1].

3 - وتطرح العولمة تحديات جديدة وملحة. إذ أنها تخلق فرصاً للبعض، لكن غيرهم يواجه عوامل ضعف ومخاطر استبعاد جديدة. وعلى سبيل المثال فإن تحرير التجارة قد يعود بالفائدة على بعض المزارعين، ولكن قد يؤدي إلى إلحاق الخسائر بالكثيرين غيرهم. ومن الواجب ألا تؤدي الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الحد من الفقر، بما في ذلك الخطط الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلى التعمية على مظاهر الفقر والجور المتواصلة بل والمتفاقمة في صفوف البلدان وضمنها، بغض النظر عن معدل النمو الاقتصادي الكلي، على المستويات الوطنية والدولية.

4 - وإزاء هذه الحقيقة فإن من الضروري الوعي بسمات تعقيد الفقر الريفي، وأوجه تنوعه، وديناميكياته، إلى جانب الطائفة الواسعة من العوامل التي تؤثر على قدرة الأفراد على السعي لتحقيق غاياتهم الذاتية والمشاركة في الجهود الجماعية. وقد تتعلق هذه العوامل بتفاوت الأصول، وبالعلاقات غير العادلة التي تحرم من الخيارات ومن حرية الاختيار. ويتسم التفهم المناسب لتوزيع الأصول والقدرات بين الريفيات والريفيين، وعمليات التحول التي تؤثر عليهم، وآليات الاستبعاد والتمييز الموجهة ضدهم، وعلاقة كل هذه الجوانب بالفقر بأهمية محورية بالنسبة لتصميم وتنفيذ استراتيجيات فعالة للحد من الفقر.

[1] الإطار الاستراتيجي للصندوق، 2002–2006، صفحة 5.

السياق الإنمائي الناشئ

5 - شهد العقد الأخير تحولاً في المساعدة الإنمائية. فلقد تحقق توافق لم يسبق له مثيل على الأهداف الإنمائية، كما أُبدي التزام بالسعي على نحو أشد فعالية لبلوغ تلك الأهداف. وجاء هذا التحول بفعل عوامل مختلفة أهمها التزام حكومات العالم بالعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك فإن أنشطة التنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج التي دعا إليها إعلان باريس بشأن فعالية المعونة عام 2005 تتولى إصلاح الطريقة التي يعمل بها المجتمع الإنمائي الدولي: فهي تضم جهود هذا المجتمع لتنصب على القدرة والملكية القطريتين باعتبارهما من الشروط الضرورية لضمان استدامة عمليات التنمية والحد من الفقر.

6 - ولتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع والفقر المدقع إلى النصف، فإن الحاجة تدعو إلى المزيد من الموارد وإلى أدوات معونة جديدة. غير أن ذلك لا يكفي وحده. إذ أن من الضروري تحسين تركيز الموارد، والسياسات، والتدابير تحسيناً كبيرا. ويصح ذلك على وجه الخصوص فيما يتعلق بثلاثة أرباع المعدمين والمحرومين من الأمن الغذائي في العالم الذين يعيشون في المناطق الريفية، ويعتمد معظمهم في معيشته على الزراعة وما إليها، ولاسيما صغار المزارعين، وأصحاب المشروعات، والعمال المعدمين.

7 - ومع الأسف فإن مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى قطاع التنمية الزراعية ما يزال منخفضا[2]. وبالمثل، فإن الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، التي توفر الآن إطاراً مشتركاً لكل الشركاء الإنمائيين، لا تُعنى عناية كافية بدور التنمية الزراعية والريفية. بل إنها ستهمل بشكل أخطر دور القطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة والنظم الاقتصادية لفقراء الريف. وإلى جانب هذا فإن تلك المجالات ليست مطروحة بقوة بعد في جهود الجهات المانحة الساعية إلى النهوض بآليات تنسيق المساعدات.

الصندوق في السياق الإنمائي الناشئ

8 - وتتمتع القيادة والملكية القطريتان، والسعي الجماعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وانبثاق الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، ومهام التنسيق والتناسق جميعاً بالقدرة على أن تكون عوامل مهمة في التعجيل بوتيرة الحد من الفقر الريفي. ويتمثل التحدي في ضمان مراعاتها للقيود والفرص المحددة التي يواجهها الفقراء أنفسهم. كما يكمن هذا التحدي في الترويج بنشاط للاستراتيجيات الموجهة للحد من الفقر الريفي في سياق السياسات وعمليات الميزنة والبرمجة الوطنية، والساعية على وجه الدقة إلى النهوض بموارد رزق فقراء الريف، وبالتالي، بمساهمتهم في الحد الشامل من الفقر. وينبغي أن يسهم الصندوق في الردود التي تتناسب مع مثل هذا التحدي.

9 - ويعمل الصندوق ضمن الإطار على نحو يدعم السياسات الوطنية من خلال الهياكل الوطنية للحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. والمسألة ليست فحسب كيف يمكن للصندوق أن يؤثر على أهداف السياسات الوطنية، ولكن

[2] أقر البيان الختامي للقمة العالمية عام 2005 تحديداً بضرورة معالجة هذا الوضع إذ قال: "نؤكد من جديد أنه يجب معالجة قضايا الأمن الغذائي والتنمية الريفية والزراعية بصورة كافية وعاجلة ... ونرى أنه من الضروري زيادة الاستثمار الإنتاجي في التنمية الريفية والزراعية لتحقيق الأمن الغذائي".

أيضاً كيف يمكن أن يسهم في بناء القدرات الوطنية وعلاقات الشراكة التي يرتكز عليها الاستهداف الفعال ضمن العمليات الإنمائية الوطنية، والتي تأتي في طليعتها وثائق استراتيجية الحد من الفقر.

10 - وسيسعى الصندوق، أكثر فأكثر، إلى تعزيز فعالية أنشطته وأثرها المباشر من خلال شحذ توجيه موارده وبرامجه القطرية. وبالإضافة إلى ذلك فإنه سيستخدم بصورة أشد دقة وانتظاماً المعارف والدلائل المستقاة من عملياته لمساعدة الحكومات على توجيه السياسات، الاستثمارات والأدوات الوطنية لا إلى توفير الفوائد فحسب بل وإلى خلق بيئة مواتية أيضاً يستطيع فيها الفقراء توليد ردودهم الذاتية على مشكلة الفقر من خلال التمكين المؤسسي والاقتصادي. وسياسة الاستهداف المعروضة هنا هي خطوة على هذا الطريق، وستتبعها الخطوط التوجيهية التشغيلية.

11 - وبصورة أكثر تحديداً فإن الغرض من هذه السياسة هو: (أ) توفير تعريف واضح للمجموعة المستهدفة في الصندوق وإرساء تفهم مفاهيمي مشترك بشأن الاستهداف؛ (ب) تحديد المبادئ العامة التي سيسترشد بها الصندوق في تحديد مجموعته المستهدفة والوصول إليها، والطرق والوسائل التي سيستخدمها في تحقيق ذلك؛ (ج) توفير عرض عام لسبل العناية بالاستهداف في سياق أدوات الصندوق التشغيلية. وتوفر السياسة أيضاً إطاراً لتطوير الخطوط التوجيهية التشغيلية لاحقاً.

ثانيا – المجموعة المستهدفة ونهج الاستهداف

افتراضات منطقية عامة

12 - في سياق بيئة التنمية الشاملة فإن التزام الصندوق بالاستهداف يستند إلى الافتراضات المنطقية العامة التالية:

- ينبغي تكريس المزيد من الموارد الوطنية والدولية المستخدمة بفعالية وجهود دعم السياسات إلى التنمية الريفية والزراعية، مع التركيز على القطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة وموارد رزق فقراء الريف.
- ينبغي أن تركز الحكومات المحلية والوطنية والجهات الإنمائية الشريكة لها بصورة أكبر على سبل تمكين فقراء الريف، ولا سيما المجموعات المحرومة أو المستبعدة، بغية النهوض بموارد الرزق وآفاق التنمية.
- يتسم تمكين الفقراء بأهمية طاغية بالنسبة للتنمية والحد المستدام من الفقر. والتمكين اقتصادي في المقام الأول، ويرمي إلى زيادة الإنتاج والدخل. كما أنه اجتماعي وسياسي أيضاً ويهدف إلى توسيع القدرات التنظيمية، والمعارف، والتأثير.
- تعتبر الملكية الوطنية عنصراً حاسماً في تحقيق الأثر الإيجابي وضمان استدامة الأنشطة الإنمائية. وتتحكم درجة تقاسم الحكومات، والجهات المانحة، والفقراء أنفسهم لالتزام بالحد من الفقر الريفي تحكماً شديداً بمدى وضع هذه الأولويات موضع التنفيذ.

- تشير فعالية المعونة والتنسيق والمواءمة بين الجهات المانحة ضمناً إلى حدوث تحول تدريجي من نهج المشروعات القائمة بذاتها إلى نهج البرامج الوطنية الواسعة ذات الشركاء المتعددين.

المجموعة المستفيدة للصندوق

13 - تحدد مهمة الصندوق "مجموعته المستفيدة" على أنها سكان الريف الذين يعانون من الفقر وانعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية. وضمن هذه المجموعة العريضة، فإن الصندوق يجهد بصورة نشطة للوصول إلى المعدمين، حسب تعريفهم الوارد في الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية، الذين يتمتعون بالقدرة على الاستفادة من تيسير الوصول إلى الأصول والفرص المتعلقة بالإنتاج الزراعي والأنشطة الريفية المدرة للدخل.

14 - ينبغي تحديد المجموعات المستهدفة في كل بلد وفقاً لعملية تشارك فيها الجهات المعنية وتمتثل إلى الإطار والخطوط التوجيهية المحددة أدناه وتعزز المزايا النسبية للصندوق. وبالنظر إلى تباين ظروف الفقراء فإن من المتعذر تعريف الناس الذين يعمل الصندوق معهم مسبقاً من حيث الجوانب الجغرافية أو الوظيفية، أو من حيث العتبات الدخلية المحددة. وعلى سبيل المثال فإن العتبة المحددة للفقر المدقع في الأهداف الإنمائية للألفية على أنها دولار أمريكي واحد في اليوم، قد تكون مؤشراً مناسباً في معظم أنحاء أفريقيا وفي أرجاء من آسيا، إلا أن هذه العتبة قد تكون أقل فائدة في معظم مناطق أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأوروبا الوسطى والشرقية. بل إن خط الفقر الوطني في أشد البلدان فقراً قد يقل عادة حتى عن مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية. وفي بعض البلدان فإن الصندوق سيعمل مع أشد الريفيين فقراً وضعفاً؛ في حين أن المجموعات المعدمة في بلدان أخرى قد تكون خارج نطاق الأدوات التي يمتلكها الصندوق، ومن الأفضل أن تتولى وكالات أخرى تتمتع بمزايا نسبية في هذا المجال تقديم المساندة الطارئة أو الإنسانية لها. وقد تكون هناك في بعض البلدان جيوب من الفقر، محددة جغرافياً أو إثنياً في الغالب، ضمن النظم الاقتصادية الريفية التي أمكن التغلب على الفقر فيها عموماً؛ وفي بلدان أخرى فإن الفقر سيكون الحالة التي تعيش في ظلها غالبية الناس في المناطق الريفية. وفي بعض البلدان يعيش الفقراء أساساً في المناطق الحدية "ذات الإمكانيات المنخفضة" (أي ذوي الأراضي الهشة والمتدهورة بعض الشيء والقدرة الإنتاجية الآخذة بالانخفاض)؛ وفي بلدان أخرى فإنهم يقطنون المناطق ذات الإمكانيات المتوسطة إلى العالية.

15 - وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك شرائح واسعة من سكان الريف في البلدان النامية معرضة بشدة للمخاطر والصدمات الخارجية التي تتراوح من مرض أحد ذكور الأسرة أو وفاة كاسب للدخل إلى الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد فإن الصندوق سيعمل على مساندة لا الفقراء المزمنين فحسب بل وكذلك أيضاً المعرضين إلى أن يصبحوا فقراء بسبب مثل هذه المخاطر والصدمات الخارجية.

عالم فقراء الريف

لا يشكل فقراء الريف مجموعة منفردة ومتجانسة في أي مكان في العالم. وفي العادة فإنهم يكونون عادة من المنتجين المستقلين والعمال المأجورين الذين تعتمد سبل عيشهم بصفة رئيسية على الزراعة وما يتصل بها من أنشطة. وهم مزارعون [من أصحاب الحيازات الصغيرة] أو رعاة، أو منظمو مشروعات تجارية صغيرة أو صيادون أو عمال زراعيون معدمون. وهم أعضاء في مجموعات السكان الأصليين والأقليات العرقية والطوائف المصنفة. وهم الذين لا يتوافر لهم من الأراضي أو المياه إلا أقلها، وليس لهم إلا أقل تحكم في الأصول التي لديهم. ولا تتاح لهم عادة فرص كثيرة للوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية طلبا لرأسمال من أي نوع. ولا تتاح لهم في كثير من الأحيان فرص كثيرة للوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، ولم يحظوا بكثير من الإعداد لتكوين أو إدارة الأشكال العصرية من الرابطات. وفي معظم الحالات فإنهم من النساء ومن ثم فإنهم يواجهون صعوبات خاصة في الوصول إلى الموارد والخدمات والفرص الرئيسية للتنمية.

وكثيرا ما يكون فقراء الريف مجموعات مستبعدة ومعزولة ومهمشة اجتماعيا وغالبا ما أدار لها المسؤولون عن تطوير المؤسسات والخدمات العصرية ظهورهم. وتتسم حياتهم بالضعف وانعدام الأمن، وهو ما يمنعهم من انتهاز فرص المخاطرة التي قد تخرجهم من نطاق الفقر. (الحد من الفقر الريفي: دور الصندوق ومجالات تركيزه، يونيو/حزيران 2005).

توجيه دعم الصندوق: نهج جمعي

16 - يشكل بناء القدرات والتمكين ركناً أساسياً من أركان نهج الصندوق إزاء الاستهداف وتركيزه على إتاحة الانخراط النشط والمستنير للمجموعات السكانية التي تُستبعد أو تَستبعد نفسها عادة من العمليات الإنمائية. وتمشياً مع الإطار الاستراتيجي للصندوق(2002 – 2006) ، فإنه يعمل مع شركائه على خلق الظروف التي تتيح للفقراء، نساء ورجالاً على حد سواء، المطالبة بحقوقهم، والوصول إلى الموارد، والتقانات، والخدمات الضرورية، وتوسيع تأثيرهم على السياسات والمؤسسات العامة لتغيير "قواعد اللعبة" لصالحهم.

17 - ويسعى الصندوق إلى أن يكون منوال عمله محكوماً بالطلب، وتشاورياً، وتشاركيا. ويتطلب تحديد القضايا التي تواجه فقراء الريف والحلول المخصصة لها تفهماً معمقاً لعدد من المجالات ولتفاعلاتها وهي: **السكان** الفقراء وموارد رزقهم؛ **ومشكلاتهم** المخصوصة من حيث العجز عن الوصول إلى العلاقات والموارد الأساسية التي تمكِّنهم من النهوض بإنتاجهم، ودخلهم، وأمنهم الغذائي؛ **والعمليات** التي ينبع منها فقرهم (بما في ذلك آليات الاستبعاد الاجتماعي أو الصدمات الخارجية)؛ وإطار **السياسات** الذي يعزز وضعهم. ويحتاج تفهم ما تقدم وتطوير ردود فعالة ومناسبة **المشاركة** الجمعية والمستنيرة لفقراء الريف ومنظماتهم، لا كموضوعات للتشخيص والتحليل بل كجهات مساهمة نشطة. وبعبارة أخرى فإن الاستهداف يتطلب الإنصات إلى الفقراء والتعاون معهم على استنباط الحلول لمشاكلهم.

18 - وفي هذا السياق فإن هناك مساهمة مهمة للصندوق تكمن في إتاحة منتديات للمشاركة، والحوار، والتفاوض يقوم فقراء الريف عبرها بتحديد العوامل ذات الصلة بأوضاعهم، وتفهمها، والتأثير فيها، وإطلاق مسيرة حلول يتمتعون

بقدرة فعلية أو محتملة على تنفيذها. ويسعى الصندوق بصورة منهجية إلى خلق مثل هذه المنتديات، وذلك في البرامج التي يساندها في المقام الأول. كما أنه سيعمل مع الشركاء على إرساء منتديات وآليات منتظمة للتشاور والحوار مع منظمات فقراء الريف على نطاق واسع؛ وبناء قدرة هذه المنظمات على الانخراط في العمليات الديمقراطية التي تقرر السياسات وتحدد الأولويات المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر، وعلى التأثير عليها.

19 - كما أن علاقات الشراكة هي ركن أساسي آخر في نهج الاستهداف في الصندوق. وسيتعاون الصندوق تعاوناً وثيقاً مع الشركاء لتطوير تفهم مشترك للعوامل المتسببة في الفقر والاستبعاد التي تتطلب المعالجة، ولبناء القدرات القطرية لتنفيذ التدابير الإنمائية المستهدفة. ويمكن أن تشمل مجموعة الشركاء والحكومات، والوكالات الحكومية، والجهات المانحة الأخرى، والمؤسسات المتعاونة، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المزارعين وسكان الريف، والمنظمات المجتمعية، وكذلك القطاع الخاص ولا سيما لأغراض الاستدامة. وسيعزز الصندوق ويوسع تعاونه مع المؤسسات والمنظمات التي برهنت على التزامها بالتنمية التي تقودها المجتمعات المحلية وبنهج للحد من الفقر يستند إلى موارد الرزق ويراعي التمايز بين الجنسين. وسيسعى الصندوق للعمل مع جهات شريكة تشاطره مفاهيمه لخلق الفرص أمام منظمات فقراء الريف للتعبير عن احتياجاتهم والتأثير على البرامج والسياسات المعنية. وعند استحداث استراتيجيات الاستهداف في ظل أي وضع فإن الصندوق سيعزز تعاونه مع الوكالات الأخرى المتمركزة في روما، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، وسيستفيد من الأدوات التي قامت بتطويرها لقياس الهشاشة، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي.

20 - وقد تكون للحكومات أحياناً هموم معقولة بشأن الكفاءة والفعالية، في الأجلين القصير والمتوسط على الأقل، فيما يتصل بالاستثمار في المناطق والشرائح السكانية المحرومة، وذلك غالباً من خلال نهج مطولة تشاركية ومحكومة بالطلب. وحينما تكون هناك مثل هذه الهموم فإن الصندوق سيعتمد نهجاً تدريجياً، وسيقوم باختبار استراتيجيات استهداف وتدابير موجهة مبتكرة، وسيستخدم الصندوق الدروس المستقاة من هذه الجهود الاختبارية في توضيح فوائد الاستثمار المباشر في الفقراء. وسيبين كيف تخلق النهج الاستهدافية فعلاً أثراً مستداماً وطويل الأجل على الفقر وتسهم في النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والسياسي. وبالإضافة إلى ذلك فإن الصندوق سيلتمس أوجه التضافر والتكامل مع الجهات الفاعلة (مثل الجهات الداعمة لبرامج الحماية الاجتماعية) التي يمكن أن تصل إلى الفئات الفقيرة التي لا يستطيع الصندوق أن يصل إليها بما لديه من أدوات.

21 - ولا ينخرط الصندوق في برامج الشؤون الإنسانية، والغوث، والرعاية. وبالنسبة للصندوق فإن "الاستهداف" يتجاوز تطبيق الجهات الخارجية التقليدي لـــ "معايير الأهلية" التي تتحكم بانتقاء الشرائح المستفيدة وغير المستفيدة. ويشير "الاستهداف" وفقاً لما يراه الصندوق إلى مجموعة من التدابير والإجراءات المصممة خصيصاً؛ والمحكومة بالطلب والمعتمدة بصورة مشتركة لضمان استفادة جماعات معينة من الناس من مبادرة إنمائية ما أو على الأقل زيادة احتمالات انتفاعها منها. وفي الوقت ذاته فإن مجموعة التدابير والإجراءات هذه ترمي إلى منع اقتناص جماعات أخرى للفوائد الناجمة.

ثالثا – المبادئ الهادية في تحديد المجموعة المستهدفة والوصول إليها

22 – سيقوم الصندوق، في أي سياق محدد وبالتعاون مع شركائه، بتحديد المجموعات المستهدفة عبر تحليل للفقر وموارد الرزق يراعي التمايز بين الجنسين، بالاعتماد على البيانات المتاحة، ومع سد فجوات المعلومات حيثما اقتضى الأمر، على أن تؤخذ في الحسبان على الدوام آراء الفقراء من النساء والرجال ومنظماتهم. وكمبادئ هادية، وفي ظل كل الظروف التشغيلية، فإن الصندوق:

- سيركز على الريفيين المعانين من الفقر وانعدام الأمن الغذائي والقادرين على الاستفادة من الفرص المعروضة (الذين يشار إليهم أحياناً على أنهم "الفقراء المنتجون" أو "الفقراء النشطون")؛
- سيوسع تواصله وسيُدرج بنشاط المعانين من شح الأصول والفرص، ولاسيما المعدمون المشار إليهم في الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية؛
- سيدرج المجموعات المهمَّشة مثل الأقليات والسكان الأصليين، وسيُعنى باحتياجاتها المخصوصة؛
- سيُعنى بصورة مخصوصة بالفوارق القائمة بين الجنسين وسيركز تركيزاً خاصاً على النساء ضمن كل المجموعات المستهدفة المحددة، وذلك خدمة لأغراض العدالة، والفعالية، والأثر؛
- سيقر بأن الثراء أو الفقر النسبي يمكن أن يتغير بسرعة نتيجة الصدمات الخارجية وأن من الواجب معالجة هذه الهشاشة؛
- سيحدد بشكل واضح خلال مرحلة تصميم البرامج أو المشروعات ماهية المجموعات المستهدفة وأسباب اختيارها، ثم تطبيق هذه الفئات بصورة متسقة أثناء التنفيذ في أنشطة الرصد والتقييم (الداخلية والخارجية) لأداء الاستهداف. وستكون هناك حالات لا بد فيها من إدراج السكان الأفضل حالاً بسبب جوانب الاعتماد الاقتصادي والسوقي المتبادل، وتفادياً للنزاعات، ولإشراكهم كقادة ومبتكرين. وفي مثل هذه الحالات ينبغي تقديم المسوغات والأسس المنطقية، ورصد مخاطر الاستخلاص المفرط للفوائد رصداً دقيقاً؛
- سيحدد الشركاء ذوي المفاهيم المماثلة، وسيعمل معهم على المستويات المحلية، والقطرية، والإقليمية، والدولية لتطوير تفهم مشترك لديناميات الفقر الريفي في السياقات المختلفة والنهج الموجهة الناجحة؛
- سيختبر ويتقاسم المعارف المتصلة باستهداف المجموعات التي يصعب الوصول إليها؛ و
- إرساء علاقات شراكة ابتكارية وتكاملية مع الجهات الفاعلة القادرة على الوصول إلى المجموعات المستهدفة التي يتعذر على الصندوق الوصول إليها بالأدوات المتاحة له. (ومن أمثلة ذلك التعاون القائم مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة وبرنامج الأغذية العالمي).

رابعا – طرق وإجراءات الوصول إلى المجموعات المستهدفة

الإطار التشخيصي

23 – وعندما يحدد الصندوق استهدافه في كل بلد فإنه ينظر في أربعة أسئلة هي: من هم الريفيون الذين ينبغي أن يركز الصندوق موارده المحدودة عليهم؟ وما هي الديناميات المخصوصة لفقرهم ومبادراتهم الإنمائية؟ وما هي أكثر الإجراءات أهمية وتيسيراً لكي تنجح تلك المبادرات بما يتماشى مع تطلعات أصحابها وإمكانياتهم؟ وماذا يستطيع الصندوق أن يفعل لتمكين الفقراء من التأثير على بيئة موارد رزقهم وصياغتها؟ والأجوبة على هذه الأسئلة تتسم على الدوام بطابع مخصوص وفقاً لظروف البلدان والبرامج. ومن الواجب التوصل إليها على الدوام بالتشاور مع الشركاء وعلى رأسهم الحكومة ومنظمات فقراء الريف. على أن الصندوق يحتاج للرد عليها في أي سياق مخصوص إلى مجموعة من المبادئ الهادية. وسيتم إرساء إطار تشخيص لإرشاد عمليات تصميم وتنفيذ استراتيجية الاستهداف المناسبة المثلى، وضمان أن تكون الأنشطة الإنمائية ذات أهمية بالنسبة إلى المجموعة المستهدفة. وسيتضمن هذا الإطار الاستراتيجي ضمن جملة أمور الخطوات التالية:

- تحليل الفقر الريفي وموارد رزق فقراء الريف. وسيحدد مثل هذا التحليل العقبات والفرص القائمة فيما يتعلق بالحد من الفقر بما في ذلك عمليات الاستبعاد، والهشاشة، والإضعاف (الاقتصادي، والثقافي الاجتماعي، والقانوني، والسياسي)؛
- دراسة بيئة السياسات والمؤسسات، ولاسيما آثارها على تلك العوامل وعلى المجموعات المستهدفة المزمعة؛
- تحديد معالم أنشطة ومساهمات الجهات الإنمائية الشريكة الأخرى، على أن يشمل ذلك الحكومة، والمجتمع المدني، والجهات المانحة؛
- تحديد الآليات المؤسسية التمكينية المناسبة وتدابير الاستهداف التي ستكفل التغلب على العقبات، وتعيين الصلة بالمجموعات المستهدفة المحتملة؛ و
- ترويج التشديد على الأنشطة الزراعية وغير الزراعية المصاحبة التي يقوم بها فقراء الريف (المزارع الصغيرة والعمالة الريفية) ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

استحداث وتنفيذ استراتيجية للاستهداف

24 – سيعتمد الصندوق، في كل العمليات التي تشكل جزءاً من برامجه القطرية، على الإطار التشخيصي في دعم تصميم وتنفيذ استراتيجية استهداف مطوَّرة بالتعاون مع الشركاء وواقعية، وقابلة للرصد. وستتسم هذه الاستراتيجية بالخصوصية القطرية والمرونة مع الحفاظ على هدف مساعدة المجموعات المستهدفة المحددة على النهوض بموارد رزقها. وستُصاغ هذه الاستراتيجية بصورة واضحة، وستحدد الأدوار والمسؤوليات فيما يتصل بالاستهداف، وستستفيد وتعزز من النظم والإجراءات القائمة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالرصد. وستشكل أدوات رصد أداء الاستهداف جزءاً أصيلاً من أي استراتيجية للاستهداف. ويعتبر الفقر ظاهرة دينامية: إذ يمكن للناس أن ينزلقوا في هاوية الفقر ثم

يخرجون منها، كما أن المحرومين بشدة قد لا تلحظهم العين في الغالب وبالتالي فربما تغفلهم التحليلات الأولية. ولذلك فستكرر عمليات تقدير الفقر خلال فترة المشروع أو البرنامج بحيث يمكن إدخال تعديلات الاستهداف الضرورية. وستتضمن الاستراتيجية بصورة منتظمة إنشاء أو دعم أنشطة الإعلام والاتصال للوصول إلى المجموعات التي يصعب عليها الحصول على المعلومات.

25 - وسيشمل الاستهداف الإجراءات والطرق الواردة أدناه كلها أو بعضاً منها. وتبعاً للحالة فستكون هناك إجراءات وطرق أكثر أهمية من غيرها[3]. ويوفر ملحق هذه الوثيقة موجزاً لخبرة الصندوق في هذا الميدان.

26 - **الاستهداف الجغرافي.** يعتبر التركيز على المناطق الجغرافية التي تضم أعداداً ضخمة من الفقراء أو التي ترتفع فيها معدلات الفقر أداة استهداف فعالة في إطار البرامج التي لا تغطي البلد المعني بأسره. وفي هذه الحالات فإن الصندوق يستخدم خطوط الفقر الوطنية وبيانات سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي بما في ذلك البيانات التي تستخلصها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي إلى جانب بيانات التنمية البشرية الأخرى لتحديد المناطق المحرومة. وبما أن هذه البيانات لا تكون متاحة في الغالب دون مستوى عال نسبياً للتصنيف (دون مستوى القسم مثلا)، فإن الصندوق يقوم، بالتعاون مع الجهات المعنية المحلية، باستحداث معايير إضافية لتحديد وإشراك المجتمعات المحلية ضمن هذه المناطق. ويمكن إدراج المجتمعات المحلية الأفضل حالاً إذا ما كانت صلاتها الاقتصادية والسوقية مع المجتمعات الأشد فقراً لازمة لإحداث أثر في ميدان الحد من الفقر. وخلال التنفيذ تدعو الحاجة إلى اتخاذ قرارات بشأن المواقع التي ستتركز عليها الأنشطة ضمن منطقة المشروع. ويتطلب الأمر توافر معايير موضوعية للحيلولة دون أن يكون ذلك عملية عشوائية أو ذات دوافع سياسية.

27 - **الإجراءات التمكينية.** يشمل ذلك إجراءات خلق وصون بيئة للسياسات والعمليات مواتية لاستهداف الفقر، مثل حوار السياسات الجمعي، ونشر الوعي، وبناء القدرات. والاستراتيجيات الاستهدافية في العمليات التي يساندها الصندوق هي عمليات قطرية التنفيذ والملكية وبالتالي فإن من الواجب أن تحظى بدعم البلدان المقترضة الكامل. والشرط الشامل للوصول إلى الفقراء وتوفير الفوائد لهم هو تقاسم الجهات المعنية لرؤية مشتركة والتزام بتحديد أهداف ونُهج الحد من الفقر. ويمكن أن تشمل الجهات المعنية أولاً الحكومات، ووكالات حكومية معينة، ثم بعد ذلك الأطراف المانحة الأخرى، والمؤسسات المتعاونة والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المزارعين وسكان الريف، والمنظمات المجتمعية، والقطاع الخاص. ويعتبر العمل لتحقيق هذه الرؤية والالتزام المشتركين بين الشركاء سمة رئيسية من سمات انخراط الصندوق في عملية التنسيق والمواءمة، علماً بأن الهدف يتمثل في تغيير السبل التي تقوم فيها السياسات والمؤسسات بمساندة الفقراء.

[3] تستند طرق الاستهداف المعروضة هناك إلى الدروس المستقاة من خبرة الصندوق الطويلة في المشروعات الميدانية. وكذلك من الخبرات الأحدث عهداً المستقاة من البرامج القطاعية الشاملة ووثائق استراتيجية الحد من الفقر. كما تستفيد من خبرة الصندوق الراسخة في تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين والدراسة الأخيرة المنفذة في إطار مبادرة الصندوق لتعميم الابتكار والمعنونة "النهج الابتكارية للاستهداف في المشروعات المحكومة بالطلب". وأخيراً فإنها تستنير بالمناقشات المتعلقة بطرق الاستهداف والواردة في المؤلفات الإنمائية، وبالخبرة المعنية للمؤسسات المالية الدولية الأخرى والجهات المانحة الثنائية الرئيسية.

28 - **إجراءات التمكين وبناء القدرات.** ستُطبق إجراءات مركزة لبناء القدرات والثقة في صفوف المجموعات المعانية عادة من ضعف سلطتها وقدرتها على إسماع صوتها لتيسير وتشجيع مشاركتها النشطة في التخطيط واتخاذ القرارات. وتكفل هذه الإجراءات كبح قدرة "النخبة" على التحكم بالموارد. وعلى المستوى الوطني فإن تشجيع التفاعل بين الفقراء وواضعي القرارات أو موفري الخدمات ضروري لمساندة التحول المؤسسي المناصر للفقراء. وسيعمل الصندوق مع الشركاء ذوي المفاهيم المماثلة على خلق الفرص لمنظمات فقراء الريف للإعراب عن احتياجاتها والتأثير على البرامج والسياسات. وتعتبر أنشطة الإعلام والاتصال المناسبة أساسية لضمان ظروف عادلة لهذه المنظمات وتشجيع مشاركتها. كما إن من الضروري الاهتمام بإجراءات الوصول إلى الخدمات والموارد، وأشكال اتخاذ القرارات، ومتطلبات مساهمات المستفيدين التي قد تستبعد فئات معينة من الفقراء.

29 - **إجراءات الاستهداف الذاتي.** يعتمد النجاح في المقام الأول على ما إذا كانت الأنشطة الإنمائية مصممة بمشاركة الفقراء أنفسهم، ومتمحورة حول احتياجاتهم وما يعترضهم من عقبات في سعيهم لكسب الرزق، ومهمة وقابلة للتنفيذ برأيهم. ويتحقق الاستهداف الذاتي عبر توفير الخدمات التي تستجيب بصورة مخصوصة لأولويات المجموعة المستهدفة المحددة، وأصولها، وقوتها العاملة، على أن تكون هذه الخدمات أقل إثارة لاهتمام الشرائح الأفضل حالا.

30 - **الاستهداف المباشر.** حينما يكون من المزمع توجيه الخدمات نحو مجموعات مخصوصة من الأفراد أو الأسر، فقد يكون من الضروري تطبيق معايير الأهلية. وتدل خبرة الصندوق والجهات الأخرى، في هذه الحالات، على أن نهج الاستهداف المجتمعية هي الأفضل، والتي يتم فيها تحديد معايير الأهلية وتطبيقها من جانب المجتمع المحلي. ويمكن أن تكون عمليات التحقق من مستوى الثروة (مثل الدخل أو الاستهلاك، أو ملكية الأصول) المستندة إلى المسوح مكلفة كما وتثير في الغالب مشكلات منهجية عديدة. وقد تكون تعاريف ومعايير الفقر المحلية المستخدمة مناسبة بشكل أفضل وتستطيع أن تحدد بدقة الأبعاد غير الدخلية للفقر والهشاشة. وبصفة عامة فإن من الضروري تقدير مدى القبول الاجتماعي بالطريقة المتبعة على أساس كل حالة على حدة. وينبغي العناية بتفادي مخاطر النزاع والانقسام ضمن المجتمع المحلي وكذلك تجنب خلق وصمة عار.

خامسا – الاستهداف في أدوات الصندوق التشغيلية

31 - سيكفل الصندوق الاستهداف الفعال في الأدوات التشغيلية لبرامجه القطرية وسيرصد الأداء الاستهدافي لهذه الأدوات. كما أنه سيدرس التكاليف المرتبطة بتطوير الاستهداف الفعال وتنفيذه.

الأدوات التشغيلية

32 - **نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.** يتضمن النظام الحالي لتخصيص الموارد على أساس الأداء بالفعل، عدداً من المؤشرات التي تركز على قدرة فقراء الريف على الوصول إلى الأصول والأسواق والخدمات. ورهناً بتوافر البيانات الموثوقة والقابلة للمقارنة فإن الصيغ المقبلة للنظام قد تعزز بعد مسألة الفقر في معادلة تقديرات الاحتياجات وفي تقديرات الأداء على المستوى المؤسسي، والقطاعي، ومستوى المشروعات.

33 - **الاستراتيجيات الإقليمية.** ستواصل استراتيجيات الصندوق الإقليمية إيضاح السمات الفريدة والعوامل الرئيسية المتحكمة بالفقر الريفي الكلي في الإقليم، وستحدد من هم فقراء الريف، وأين يعيشون، وما هي العوائق المخصوصة التي تواجههم في سعيهم للتغلب على الفقر، ومدى تباين هذه العوامل على امتداد إقليم ما. وستعرض هذه الاستراتيجيات ما استخلصه الصندوق من دروس في مساندة فقراء الريف والفرص الرئيسية المتاحة للحد من الفقر الريفي. وستحدد الاستراتيجيات المذكورة أيضاً المناطق الأساسية للأنشطة وعلاقات الشراكة، بما في ذلك تعيين المجموعة أو المجموعات المستهدفة الرئيسية واستراتيجيات الاستهداف الإقليمية. وستوفر الاستراتيجيات الإقليمية الوجهة الكلية التي سيتم في إطارها تطوير نهج الاستهداف المخصوصة القطرية.

34 - **برامج الفرص الاستراتيجية القطرية.** استناداً إلى عملية الحوار والتفاوض مع الحكومة، والجهات المانحة الأخرى، والمجتمع المدني، ولاسيما منظمات فقراء الريف، فإن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية في الصندوق ستقوم بما يلي: تحليل حالة الفقر الوطني والريفي؛ ودراسة القدرات المؤسسية والسياسات الحكومية للحد من الفقر؛ واقتراح مواقع تنفيذ أنشطة الصندوق؛ وتحديد المجموعات المخصوصة من فقراء الريف التي سيتم التركيز عليها وكذلك علاقات الشراكة الأساسية المناصرة للفقراء؛ وشرح طرق الاستهداف التي ستستخدم وسيُعنى أحد الملفات البارزة لكل وثيقة فرص استراتيجية قطرية بالضبط بتحديد المجموعات المستهدفة، والقضايا ذات الأولوية، والردود الإنمائية الممكنة.

35 - **بناء المؤسسات وعلاقات الشراكة.** يتضمن الاستهداف انتقاء جهات شريكة مؤسسية ملتزمة بفقراء الريف وقادرة على الإنصات إليهم ومساعدتهم على تذليل العقبات التي تواجههم، وخلق القدرات اللازمة لتوفير الخدمات (مثل مؤسسات الخدمات المالية) التي تلبي احتياجات المجموعات المستهدفة المزمعة. وفي طليعة هذه الجهات منظمات فقراء الريف القائمة على العضوية. كما سيحدد الصندوق ويلتمس إحداث تغيير في أي عمليات أو ممارسات مؤسسية تستبعد بصورة فعالة فقراء الريف (مثل متطلبات الضمانات، والوثائق القانونية المفرطة، والتمييز ضد النساء، والإجراءات المعقدة).

36 - **البرامج القطاعية الشاملة.** سيسعى الصندوق، تمشياً مع سياسته، إلى ضمان تسخير البرامج القطاعية الشاملة لخدمة فقراء الريف، وذلك عبر التوعية والترويج للإصلاحات الرامية إلى معالجة قضايا فقراء الريف. وسيرسي الصندوق علاقات شراكة مع منظمات المنتجين لتعزيز قدرتها على تحليل وتحديد متطلباتها الأساسية لتحقيق التغيير القطاعي، والتأثير على القرارات، والمشاركة في رصد النتائج. كما أنه سيعمل على تقوية قدرة هذه المنظمات على ممارسة الرقابة على موفري الخدمات.

37 - **المشروعات الجهوية.** سيُستخدم الاستهداف الجغرافي في المشروعات الجهوية لانتقاء المجتمعات المحلية أو مجموعات المجتمعات المحلية أولا. وفي غالب الأحيان سيجيء عقب ذلك الاستهداف الاجتماعي أو المجتمعي لإتاحة تصميم استراتيجية استهداف شاملة وإقامة آلية لرصد أداء الاستهداف.

38 - **حوار السياسات وتطوير السياسات.** سيسعى الصندوق إلى التوسع في الاستخدام المنتظم والمنسق للخبرات والدروس المستقاة من مشروعاته وبرامجه بغية الترويج لإدراج قضايا الفقر الريفي والتنمية الزراعية في قطاع

أصحاب الحيازات الصغيرة ضمن جدول الأعمال الإنمائي الدولي وأولويات التنمية الوطنية، ومساندة عمليات السياسات التي تلبي احتياجات فقراء الريف. كما أنه سيستخدم الأدلة المستخلصة من برامجه لضمان تحويل السياسات المناصرة للفقراء إلى تغييرات ضرورية على مستوى تطوير المؤسسات والبرامج، ولخلق فرص للفقراء ومنظماتهم لإسماع صوتهم والتأثير على السياسات. والأهم من ذلك فإن الصندوق سيساند بنشاط الانخراط المباشر للفقراء ومنظماتهم في صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تؤثر على موارد رزقهم. وستُعتبر المشاركة المنتظمة لمنظمات المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وسكان الريف في أنشطة الإدارة، والرصد، والإشراف، والتقييم المتعلقة بالعمليات التي يساندها الصندوق على أنها مرتكز لانخراطها الواسع في العمليات الوطنية لاتخاذ القرارات.

39 - **إدارة المعرفة والابتكار.** يتطلب تعزيز الفعالية الإنمائية في الحد من الفقر الريفي ابتكارات مصممة خصيصاً لبلد معين ولظروف محلية. وسيلتمس الصندوق حلولاً جديدة للتحديات القديمة والحديثة التي يواجهها الفقراء في المناطق الريفية، وسيروج للحلول المختبرة، ولاسيما ابتكارات الفقراء أنفسهم. وستسعى كل المشروعات والبرامج إلى الابتكار، وسيكون لها جميعاً آليات متأصلة للتعلم تتيح الاستفادة من الدروس المستخلصة في عمليات السياسات والبرامج الوطنية، شريطة ربط النجاحات المزمع تكرارها وتوسيع نطاقها مع الأولويات والقدرات الوطنية.

40 - **البحوث المناصرة للفقراء.** في سياق البحوث الممولة بالمنح وتمشياً مع السياسة المعتمدة لتمويل المنح فإن الصندوق سيواصل عمليات الاستهداف عبر مساندة البحوث المحكومة بالطلب، والمناصرة للفقراء، والمراعية للتمايز بين الجنسين، التي تنفَّذ بصورة مشتركة مع فقراء الريف من أصحاب الحيازات الصغيرة وتستند بصورة مثالية إلى المعارف والابتكارات المحلية. وستتركز البحوث على ما يلي: انتقاء المحاصيل، أو السلع، أو النظم الزراعية ذات الأهمية بالنسبة لموارد رزق فقراء الريف؛ وترويج أوجه التضافر بين المعارف العلمية والمحلية، مع التأكيد على ابتكارات فقراء الريف وتطوير تقنيات أو نظم محصولية مقبولة اجتماعيا؛ وترويج تبادل المعارف بين المؤسسات والمزارعين، وكذلك فيما بين المزارعين أنفسهم.

الإشراف، ودعم التنفيذ، والرصد

41 - تتطلب أي استراتيجية للاستهداف رصداً منتظماً ومتواصلاً. وحتى حينما يكون الاستهداف في مرحلة التصميم متمشياً مع الحقائق الاقتصادية، والثقافية الاجتماعية، والسياسية لفقراء الريف، وما يعترضهم من عقبات ويتاح لهم من فرص، فإن من الضروري إبداء اليقظة طيلة عملية التنفيذ لضمان توافر القدرة على الاستهداف والالتزام به، وبذل قصارى الجهود للحيلولة دون استيلاء أشخاص من خارج المجموعات المستهدفة على الموارد، والخدمات، والفوائد، وعلى نحو يضر بهذه المجموعات. كما أن هذه اليقظة ضرورية لمواءمة الاستهداف مع التحولات الناشئة والدينامية في ميدان الفقر الريفي والأوضاع الإنمائية لأي برنامج قطري ما وفي ضوء الابتكارات المنبثقة الواردة من عمليات الصندوق أو من الجهات الفاعلة العامة والخاصة الأخرى.

42 - وستتولى جهود الإشراف ودعم التنفيذ بصورة جلية تقدير مدى ملاءمة استراتيجية الاستهداف في الصندوق وتنفيذها الفعال ميدانيا وإدخال التعديلات الضرورية لتوسيع نطاق التغطية والمساواة بين الجنسين، واحتواء تسرب الفوائد ومنع استيلاء النخبة عليها. وكمبدأ من مبادئ السياسات فإن الصندوق، إلى جانب الحكومة المعنية والشركاء

الآخرين، سيضمن رصد المخرجات، والمنتجات، والأثر الناشئ بانتظام للتأكد من أنها تصل إلى المجموعات المستهدفة المحددة وأنها ذات أهمية متواصلة بالنسبة لها. وستخضع فعالية الاستهداف للتقدير في كل عمليات التقييم، بما في ذلك استعراضات وتقييمات منتصف المدة.

43 - وسيتم الإبلاغ بانتظام عن نتائج الإشراف ودعم التنفيذ، وذلك اعتيادياً من خلال نظام إدارة الأثر والنتائج والتقارير السنوية لأداء البرامج. وسيوفر مبدأ السياسات هذا الهداية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق، والنهج الجديد للبرامج القطرية، واختصاصات فرق إدارة البرامج القطرية. كما أنه سيُراعى عند تعديل سياسة الصندوق بشأن الإشراف. وستُطبق هذه السياسة، قدر المستطاع، على المشروعات والبرامج الجارية. وسيخضع التكيف مع سياسة الاستهداف هذه لتوجيه وتقدير عمليات تعزيز الجودة وضمانها.

44 - وعند تحديد المشكلات، ولاسيما ما يتعلق منها بالتسرب المفرط للفوائد، واستيلاء النخبة عليها و/أو العجز عن خدمة المجموعة المستهدفة المحددة، فإن الصندوق، بالتعاون مع الحكومة المعنية والشركاء الآخرين، سيتخذ التدابير التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب. وبصورة بديلة فإن الصندوق سيعيد التفاوض بشأن شروط انخراط شركائه. وإذا لم يتحقق ذلك خلال فترة معقولة، فإن على الصندوق أن يعلِّق العملية المعنية أو يقفلها. وهو احتمال ينبغي إبلاغ الحكومة المقترضة به في مرحلة تصميم كل مشروع/برنامج.

45 - وبالإضافة إلى ذلك، وبدعم من النهج الجديد للبرامج القطرية، وانخراط الفرق القطرية، فإن الصندوق سيبني قدرته على أن يناقش مع الحكومة توجيه السياسات والتدابير الإنمائية الوطنية. ويمكن القيام بذلك أيضاً كجزء من مشاورات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

الآثار التكاليفية

46 - يمكن أن تسفر البرامج، أو المشروعات، أو الأنشطة المتسمة بحسن التصميم والتنفيذ، والمستندة إلى الاحتياجات المعلنة للمستفيدين المزمعين، عن خفض تكاليف المعاملات، وتعزيز الفعالية، والأثر، والاستدامة. ويتطلب نهج الاستهداف في الصندوق استثمارات ضخمة في ميدان المعلومات والاتصالات، وبناء الثقة والقدرات في صفوف منظمات الفقراء، وخلق المنتديات لهم للتعبير عن مطالبهم. وهذه الأنشطة ليست بالجديدة أو الخاصة بالاستهداف، ولكنها تشكل جزءاً أصيلاً من نهج الصندوق الشامل إزاء الحد من الفقر.

47 - على أن تنفيذ سياسة الاستهداف سيخلق بعض التكاليف الإضافية، وذلك أساساً على شكل استثمارات في: (أ) أنشطة أكثر دقة لتشخيص وتحليل حالة الفقر وإطار المؤسسات والسياسات في أي بلد من البلدان؛ (ب) رصد أداء الاستهداف. كما أن هذه السياسة ستتطلب تخصيص الموارد لبناء قدرات موظفي الصندوق وشركائه بغية تطوير فهم مشترك بشأن الاستهداف واستحداث أدوات اتصالات لنشر السياسة والدروس المستخلصة من تنفيذها. وأخيراً فإن الأمر قد يقتضي مزيداً من الموارد لإرساء علاقات شراكة جديدة تكفل توسيع التغطية. وعند تصميم كل الأنشطة الاستهدافية فإن الصندوق سينظر في التكاليف المصاحبة وبدائلها.

الملحق الأول

خبرة الصندوق في ميدان الاستهداف والدروس المستفادة[1]

1 - تعلَّم الصندوق، جنباً إلى جنب مع شركائه، قدراً كبيراً من مشروعاته وبرامجه بشأن سبل تحديد مجموعاته المستهدفة والوصول إليها. كما استُخلصت دروس مهمة من خبرة الصندوق الطويلة في ميدان تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين التي تضم تدابير استهداف متعددة تتراوح بين التدابير التأكيدية إلى بناء القدرات والتمكين[2]. وبالإضافة إلى ذلك فقد خلصت دراسة ميدانية أجريت أخيراً كجزء من مبادرة تعميم الابتكار في الصندوق إلى استنتاجات مهمة بشأن السبل الفعالة لضمان استفادة الفقراء والتقليل من اقتناص غيرهم لثمار المشروعات والبرامج المحكومة بالطلب.

2 - كما استفادت عملية التعلم المتعلقة بالاستهداف في الصندوق من النقاش الدائر حول طرق الاستهداف والمعروض في المؤلفات الإنمائية، ومن خبرة المؤسسات المالية الدولية الأخرى والجهات الثنائية الرئيسية التي يتقاسم معها الصندوق التعريف متعدد الأبعاد للفقر. ويشتمل هذا التعريف على سمات تتعلق بالدخل وبغير الدخل؛ وإقرار بالحاجة إلى تحليل الفقر وموارد الرزق كأساس للاستهداف الفعال؛ وتأكيد على النهج التي تقودها المجتمعات المحلية. وثمة سمة خاصة بالصندوق يمتاز بها عن غيره من المؤسسات المالية الدولية، وهي الأهمية التي يوليها إلى بناء قدرات من يُستبعدون عادة أو يُبعدون أنفسهم وإلى تمكينهم؛ والاهتمام الخاص الذي يوجهه نحو الفوارق القائمة بين الجنسين وإلى تمكين النساء. ويرد فيما يلي موجز للدروس الرئيسية المستفادة التي استنارت بها وثيقة سياسة الاستهداف هذه.

ما هي الفئات التي تغطيها المشروعات والبرامج المعانة من الصندوق؟

3 - ينحو الريفيون خلال العمليات التشاركية للتصنيف على أساس الملكية إلى التمييز بين "الفقراء" و"الأشد فقراً"، و"الأقل فقراً" (أي "الأفضل حالاً"). ويتغير تركيب هذه الفئات والخطوط الفاصلة بينها مع تبدل أوضاع الناس. وتتسم المشروعات والبرامج المعانة من الصندوق بالفعالية من حيث الوصول إلى "الفقراء". على أن الوصول إلى الناس الذين يُدرجون في فئة "الأشد فقراً" وإفادتهم يعتبر أمراً عسيرا. ومن بين "الأشد فقراً" هناك أشخاص يخضعون للاستبعاد أو يُبعدون أنفسهم بفعل عدد من الأسباب الاجتماعية والتاريخية ذات الجذور الراسخة التي تصعب إزالتها خلال مدة تنفيذ مشروع أو برنامج ما، وغالباً ما تتطلب تحولاً اجتماعياً بارزا. كما يندرج في فئة "الأشد فقراً" أناس يحتاجون إلى التمكين الاقتصادي، الذي يسانده الصندوق عادة، وإلى تدابير حماية اجتماعية، ليست ضمن مهمة الصندوق، للإفلات من الفقر. وتشمل هذه الفئة كذلك أشخاصاً لا يمكن مساعدتهم بصورة مؤقتة أو دائمة إلا عبر تدابير الحماية الاجتماعية أو معونات الطوارئ. ووفقاً لخبرة الصندوق فإن بالمستطاع تيسير الوصول إلى المجموعات التي تحتل أسفل سلم الفقر عبر إرساء علاقات الشراكة مع الوكالات والمنظمات ذات المهام المتكاملة مع مهمة الصندوق، مثل برنامج الأغذية

[1] يجمل هذا الملحق الاستنتاجات الرئيسية بشأن الاستهداف المستخلصة من تقارير التقييم في الصندوق، ودراسة المرحلة الرائدة لمبادرة تعميم الابتكار في الصندوق لعام 2004 المتعلقة بالاستهداف في ظل النهج المحكومة بالطلب، واستعراض المؤلفات الإنمائية وخبرات الجهات المانحة الأخرى في ميدان الاستهداف الذي أجري كجزء من أنشطة المرحلة الرئيسية الجارية لمبادرة تعميم الابتكار والمتصلة بـــ "تعميم إطار الاستهداف الجديد في الصندوق في دورة المشروعات".

[2] يرد وصف لهذه الإجراءات في القسم المتعلق بتعميم منظور التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق – خطة العمل 2003–2006.

العالمي فيما يتعلق بالمعونة الغذائية، والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بالخبرة في الميدانين الاجتماعي والإنتاجي. ويعمل الصندوق أيضاً على تعزيز آليات التضامن التقليدية (ويتجنب على الدوام الإضرار بها). كما يوجه الصندوق الأنشطة المدرة للدخل إلى الأفراد ممن يعيلون أشخاصاً في ظروف صعبة (مثل أفراد الأسر المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز).

4 - ومن جهة أخرى فإن استبعاد "الأفضل حالاً" و"الأقل فقراً" ليس بالأمر المستصوب على الدوام. وقد يتطلب الاعتماد الاقتصادي والسوقي المتبادل بين الأفضل حالاً والفقراء العمل مع فئات مختلفة بغية توفير الفوائد (مثل العمالة) للفقراء أنفسهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأقل فقراً يمكن أن يكونوا مبتكرين ومحركين بما يعود بالنفع على جهود الحد من الفقر. وفي بعض الأحيان فإن استبعاد غير الفقراء يمكن أن يتسبب في نشوب النزاعات ضمن المجتمعات المحلية، وهو ما قد يعرقل تحقيق الغايات المنشودة للاستهداف. وفي كل الحالات فإن الحاجة تدعو إلى الرصد الدقيق لكبح التسرب المفرط للفوائد ومنع استيلاء الأفضل حالاً عليها. وفي نهاية المطاف فإن المهم أن يؤكد الفقراء، من النساء والرجال على السواء، أن توزيع الفوائد والفرص يتسم بالعدالة.

كيف تصل المشروعات والبرامج المعانة من الصندوق إلى المجموعات المستهدفة وتعود بالفائدة عليها؟

5 - استخلص الصندوق خلال جهوده للوصول إلى المجموعات المستهدفة عدداً من الدروس الهامة:

6 - **تفهم عمليات الفقر ونظم موارد الرزق، وأبعادها من حيث التمايز بين الجنسين، هو عماد الاستهداف الفعال.** ينبغي أن يستخلص التحليل تنوع نظم موارد رزق الفقراء، والعمليات والعوامل السببية الكامنة وراء وقوع الناس في هاوية الفقر وخروجهم منها. ويتسم التحليل بأهمية أكبر إذا ما أنصت إلى الفقراء أنفسهم واشتمل على تصوراتهم بشأن الفقر وهشاشة الأوضاع. ويعتبر هذا التقدير ضرورياً للتحديد الأول للمجموعات المستهدفة، والأهم من كل ذلك للأنشطة والخدمات الأكثر أهمية بالنسبة للفئات المختلفة من السكان.

7 - **الاستهداف الجغرافي، عند الحاجة إليه، هو وسيلة فعالة لبلوغ المناطق التي تضم نسباً عالية من الفقراء.** تُستخدم خطوط الفقر الوطنية والبيانات المتصلة بسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، إلى جانب بيانات التنمية البشرية الأخرى (أو غيرها من أدوات رسم خرائط الفقر مثل تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها) لتحديد المناطق المحرومة. وبما أن هذه البيانات لا تتاح عادة إلا في الوحدات الإدارية الواسعة فحسب (مثل القسم)، فإن من الضروري استحداث معايير مخصوصة بالتشاور مع الجهات المعنية المحلية لانتقاء القرى والمجتمعات المحلية داخل الأقسام. وتدعو الحاجة إلى مثل هذه المعايير الموضوعية للحيلولة دون أن تكون عملية الانتقاء عشوائية أو ذات دوافع سياسية. ويتسم الاستهداف الجغرافي بفعالية أشد في المجتمعات التي تتميز بالتجانس. على أنه حتى في تلك المجتمعات التي تبدو متجانسة ، فإن من الضروري دائما القيام باستهداف اجتماعي ضمن المجتمعات المحلية.

8 - **من الواجب أن تكون الأنشطة والخدمات موجهة ذاتياً نحو الفقراء.** يعتمد النجاح في الاستهداف اعتماداً كبيراً على ما إذا كانت المشروعات، أو البرامج، أو المبادرات ترتكز، منذ البداية، إلى الأصول، وقيود موارد الرزق، والإمكانيات الإنتاجية، والفرص والأولويات الإنمائية، والتطلعات الخاصة بالفقراء. وبهذه الطريقة فقط يمكن أن تكون

الأنشطة والخدمات المعانة مفيدة للمجموعات المستفيدة المحددة وضمن نطاق الوسائل التي تمتلكها. ويتمتع المشروع بتركيز أفضل على الفقر حينما يكون مزيج الفوائد المعروضة وتكاليف المعاملات المعنية جذاب للفقراء لا للأفضل حالا، وحينما يراعي الإمكانيات المتاحة للناس من حيث الوقت، واليد العاملة، ورأس المال. وبالمقابل فإن من الضروري توجيه الاهتمام إلى عوامل ربما تؤدي عن غير قصد إلى استبعاد مجموعات من الناس مثل طلبات المساهمات أو حضور الاجتماعات، والتي قد تتعذر على الفقراء، ولا سيما النساء، تلبيتها بسبب التكلفة أو ضيق الوقت.

9 - **الطرق الجمعية والتمكينية هي الطرق الأكثر نجاحا.** إن أكثر الطرق نجاحاً في ضمان وصول الفوائد إلى المجموعات المستهدفة المحددة هي تلك التي تمكِّن الناس المستبعدين عادة والأقل قدرة على إسماع صوتهم وممارسة نفوذهم من المشاركة في المبادرات الإنمائية، والحصول على الفوائد والخدمات، والتأثير على السياسات وعمليات تخصيص الموارد. ويعني ذلك ضمناً توجيه المعلومات والاتصالات بصورة مخصوصة نحو أولئك الأقل إطلاعاً عموما؛ وتركيز التدريب على المهارات والإدارة على تلك المجموعات؛ ونشر الوعي وبناء الثقة؛ وضمان الشفافية وانخراط المشاركين في المشروعات في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد (ولا سيما في حالة الاعتمادات الإنمائية)؛ والأهم من كل ذلك تعزيز منظمات فقراء الريف (المنظمات المجتمعية ومنظمات المنتجين) وتوسيع تمثيلها من حيث الشرائح الاجتماعية والفئات الجنسية.

10 - **تطبيق تدابير الاستهداف المباشرة مثل معايير الأهلية المستندة إلى الثروة وخطوط الفقر بمشاركة المجتمعات المحلية.** تشير تجربة الصندوق، وكذلك تجربة الجهات المانحة الأخرى، إلى أن المسوح المنفذة لتقدير الدخل أو الاستهلاك أو قاعدة الأصول الأسرية حسبما هي مستخدمة في بعض برامج الحماية الاجتماعية لا تتسم بالفعالية التكاليفية بالنسبة لنوع العمليات التي يساندها الصندوق. كما أنها تعاني من عدة عيوب منهجية وتؤدي غالباً إلى إثارة النزاعات. ومن الأفضل استخدام طرق الاستهداف المجتمعية التي يتم فيها تطوير معايير الأهلية وتطبيقها بمشاركة المجتمع المحلي، عبر عملية شفافة ومرتكزة على قواعد واضحة.

11 - **غلبة شرط تمكيني هو: توافر رؤية والتزام مشتركين إزاء الاستهداف لدى الجهات المعنية.** إن الشرط الأهم على مستوى المشروعات والبرامج على حد سواء للوصول إلى الفقراء وإفادتهم هو توافر رؤية والتزام مشتركين لدى الجهات المعنية إزاء الأهداف الموضوعة للاستهداف والحد من الفقر. وتشمل الجهات المعنية الرئيسية المقترض، والصندوق، والجهات المانحة الأخرى، والوكالات المنفذة، والشركاء من المنظمات غير الحكومية، والزعماء المحليين، والمجتمعات المحلية ذاتها، والقطاع الخاص الذي يعتبر بالغ الأهمية. ويعتبر العمل من أجل هذه الرؤية والالتزام المشتركين في صفوف الشركاء حجر الزاوية في انخراط الصندوق في سياق التنسيق والتناسق الرامي إلى إحداث تغييرات إيجابية في طريقة تسليم السياسات والمؤسسات للخدمات إلى الفقراء ومساندتهم.

الملحق الثاني

رصد تنفيذ سياسة الاستهداف في الصندوق ونتائجها

1 - وفقاً للسياسة فإن الاستهداف سيلقى العناية في كل عمليات الصندوق، وفي مختلف مراحل دورة المشروعات والبرامج. وعلى هذا فسيتم تعميم الاهتمام بالاستهداف ضمن أدوات الرصد، والعمليات، ومؤشرات الأداء الأساسية المعنية. وسيُنفَّذ ذلك على مستويات ثلاثة هي: المؤسسة، والبرامج القطرية، والمشروعات. وسيتطلب الأمر تعديل الأدوات القائمة وضمان أن تكون الأدوات الأخرى الجاري تطويرها حالياً قادرة على الرصد الفعال لأداء الاستهداف. وستوحَّد المعلومات المستخلصة على مستوى البرامج القطرية والمشروعات عبر عملية الاستعراض السنوي للحافظة وستُعرض في التقرير السنوي المعني بأداء الحافظة.

ألف – على مستوى المؤسسة

2 - سيُستخدم مؤشران رئيسيان على مستوى الأهداف لقياس تحسن أداء الاستهداف وهما:

- النسبة المئوية لتقارير استعراض منتصف المدة وتقارير إنجاز المشروعات التي تتناول أداء الاستهداف وتوثِّق تقدير الاستهداف الفعال؛
- النسبة المئوية لمسوح تقدير الأثر، المنفَّذة كجزء من نظم رصد المشروعات وتقييمها والمعروضة عبر نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق، والتي تشير إلى تحسن مؤشر الأصول ومعدلات تفشي سوء التغذية المزمن في صفوف أطفال المجموعات المستهدفة المقصودة.

وسيُدرج هذان المؤشران في الإطار المؤسسي للنتائج في الصندوق ويُبلَّغ عنهما وفقاً لذلك.

باء – على مستوى البرامج القطرية

3 - تدعو الحاجة إلى برامج للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج لتحديد المجموعات المستهدفة واستراتيجيات الاستهداف وفقاً لسياسة الاستهداف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الواجب أن تستند البرامج المذكورة إلى عملية حوار وتفاوض مع الجهات المعنية القطرية، ولاسيما منظمات سكان الريف. وستتولى أمانة لجنة الاستراتيجية التشغيلية وتوجيه السياسات وكذلك شعبة السياسات رصد الامتثال لهذه السياسة عبر وثائق قضايا اللجنة المذكورة. وستقوم شعبة السياسات بتوحيد مذكرات الامتثال للسياسة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية سنويا. وستتمثَّل الأداة الرئيسية (والمستوى الأول للتوحيد) للإبلاغ عن المؤشر 3.1 وعن أداء الاستهداف عموماً في الاستعراض القطري السنوي المنصوص عليه في البرامج الجديدة للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج.

جيم – على مستوى المشروعات

4 - وفيما يتعلق **بالتصميم**، فسيتم تقدير الامتثال إلى سياسة الاستهداف، من حيث تحديد المجموعة المستهدفة واستراتيجيات الاستهداف في المشروع وأحكام الرصد والتقييم، في مرحلة التصميم النهائية على أساس قائمة تدقيق يزمع تجهيزها وتقديمها بحلول أبريل/نيسان عام 2007. وستُطبَّق هذه القائمة كجزء من عملية الجودة عند الإدراج.

وسيتم اعتباراً من ذلك تجميع النتائج والإبلاغ عنها في التقرير السنوي لأداء الحافظة. وسيتواصل تقدير بُعد التمايز بين الجنسين عبر قائمة التدقيق الحالية المتعلقة بالشروط الضرورية لكي يكون التصميم مراعياً لاعتبارات التمايز المذكور، والمطبقة أيضاً في مرحلة التصميم النهائية.

وبالنسبة **للتنفيذ**، فإن سياسة الاستهداف تشير إلى **رصد الاستهداف على مستوى المشروعات**. وهناك مبادرات متنوعة جارية للنهوض بنظم الرصد والتقييم على مستوى المشروعات/البرامج وستولي اهتماماً لائقاً لرصد أداء الاستهداف بصورة تشاركية ومراعية لاعتبارات التمايز بين الجنسين. وستوفر الخطوط التوجيهية التشغيلية بشأن الاستهداف، التي ستصدر في نهاية عام 2007، المزيد من الإرشاد بشأن رصد وتقييم الاستهداف على مستوى المشروعات، بما في ذلك منهجية لتقدير أداء الاستهداف في عمليات استعراض منتصف المدة وتقارير إنجاز المشروعات عبر قائمة تدقيق ونظام درجات مجمَّعة وخطوط توجيهية للنهوض بقدرة نظم الرصد والتقييم على الإبلاغ عن مؤشرات نظام إدارة النتائج والأثر. وستعمم هذه الخطوط على موظفي المشروعات، والمؤسسات المتعاونة، والخبراء الاستشاريين.

إطار نتائج سياسة الاستهداف في الصندوق

الهدف	مؤشرات الأداء الرئيسية	النتائج المنشودة
النهوض بالأداء في توفير الاستثمارات والخدمات المفيدة والفعالة إلى المجموعات المستهدفة المقصودة	1 - النسبة المئوية لتقارير استعراض منتصف المدة وتقارير إنجاز المشروعات التي تتناول أداء الاستهداف وتوثّق تقدير **الاستهداف الفعال**	70% عام 2010 [أ]
	2 – النسبة المئوية لمسوح تقدير الأثر، المنفَّذة من قبل نظم رصد المشروعات وتقييمها والمعروضة في نظام إدارة النتائج والأثر، والتي تشير إلى تحسن مؤشر الأصول ومعدلات تفشي سوء التغذية المزمن في صفوف أطفال **المجموعات المستهدفة المقصودة**	70% عام 2010
المنتجات		
1 – النهوض باستهداف برامج الصندوق القطرية	1.1 – النسبة المئوية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة المستندة إلى النتائج المشتملة على استراتيجية الاستهداف بما يتماشى مع السياسة والملف الرئيسي للمجموعات المستهدفة (المصدر: وثائق قضايا لجنة الاستراتيجية التشغيلية وتوجيه السياسات)	100% اعتباراً من عام 2007
	2.1 – النسبة المئوية لوثائق تصميم المشروعات الجديدة التي تحتوي على (أ) تحليل للفقر يراعي التمايز الجنسي ويحدد المجموعات المستهدفة و(ب) استراتيجية الاستهداف بما يتماشى مع السياسة (المصدر: تقرير وضع المشروعات المستند إلى قائمة تدقيق الاستهداف المطبقة في عملية الجودة عند الإدراج)[ب]	90% عام 2009
	3.1 – النسبة المئوية لتقارير استعراض منتصف المدة وتقارير إنجاز المشروعات التي تتناول أداء الاستهداف (المصدر: الاستعراض القطري السنوي والتقرير السنوي لأداء الحافظة)[ج]	80% عام 2009
2 – نشر المعارف المستخلصة عن نُهج الاستهداف الفعال	1.2 – نشر الخطوط التوجيهية التشغيلية بشأن الاستهداف، بما في ذلك الدروس المستخلصة ومذكرات التعلم المتصلة بذلك في موقع الصندوق الشبكي وتحديثها بانتظام (المصدر: شعبة الاتصالات)	نشر الخطوط التوجيهية بحلول ديسمبر/كانون الأول عام 2007
3 – مشاركة منظمات سكان الريف التي تمثل المجموعات المستهدفة للصندوق في تصميم البرامج القطرية واستراتيجية الاستهداف المناظرة وتأثيرها عليها	1.3 – النسبة المئوية لعمليات برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي تشتمل على حوارات ومفاوضات وطنية رسمية مع منظمات سكان الريف (المصدر: وثائق قضايا لجنة الاستراتيجية التشغيلية وتوجيه السياسات)	80% عام 2009

[أ] سيتم وضع علامات القياس في عام 2006 من خلال عملية للتقدير الداخلي تستند إلى استعراض الوثائق والمقابلات مع مدراء البرامج القطرية (تستكمل بحلول نهاية عام 2006) وسيجري الإبلاغ عن ذلك كجزء من رصد الإطار الاستراتيجي.

[ب] سيقاس الامتثال في التصميم بالاعتماد على قائمة تدقيق تستند إلى سياسة الاستهداف، على أن يتم إقرار هذه القائمة في أبريل/نيسان عام 2007.

[ج] سيتم تطوير قائمة تدقيق ونظام درجات مجمعة لتقدير أداء الاستهداف كجزء من المبادئ التوجيهية، وستطبق في عمليات استعراض منتصف المدة وتقارير إنجاز المشروعات بدءاً من عام 2008. وستشمل المعايير، ضمن جملة أمور، إجراءات للحد من استلاب غير الفقراء للمنافع والمساواة بين الجنسين.